الفصل الأول: البداية

بداية البداية

هاتفني معالي رئيس الديوان الملكي (آنذاك)؛ الأستاذ خالد بن عبدالعزيز التويجري، يوم الخميس بتاريخ ١٤٣٢/٤/١٢هـ الموافق ٢٠١١/٣/١٨م، طالبًا إليَّ زيارته في مكتبه في قصر خادم الحرمين الشريفين، وعند مقابلته بعد عصر ذلك اليوم، أخبرني بأن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ قد اختارني لأكون رئيسًا للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، التي من المتوقع أن يصدر الأمر الملكي بإنشائها غدًا (أي يوم الجمعة)، وناولني مباشرة مسودة الأمر الملكي الخاص بذلك، وبعد مطالعة سريعة لمشروع الأمر لمحت من خلالها الجدية والقوة في نصوصه، لم أملك إلا إبداء موافقتي واعتزازي بالاختيار، وعلَّقت حينها بأنه:

obeikandl.com

«مادام خادم الحرمين الشريفين قد اختارني، فإنه يشرفني هذا الاختيار». وودعته على أن أرقب الغد.

صدر الأمر الملكي رقم (أ/٦٥) بتاريخ ١٤٣٢/٤/١٣هـ، الموافق ٢٠١١/٣/١٩م، وأذيع في القناة الأولى للتلفاز السعودي في الساعة الثانية والنصف بعد الظهر من يوم الجمعة، في مستهل نشرة الأخبار مع مجموعة كبيرة من الأوامر الملكية الإصلاحية التي بلغ عددها عشرين أمرًا، من ضمنها الأمر الخاص بإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وقضى البند ثانيًا من الأمر على تعييني رئيسًا لها بمرتبة وزير، ونص ضمن ما نص عليه، على أن يقوم رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ورئيس هيئة الخبراء بمجلس الوزراء بوضع التنظيم الخاص بالهيئة، على أن يصدر من مجلس الوزراء خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الأمر الملكي، وقضى بأن تشمل مهام الهيئة القطاعات الحكومية كافة، ولا يستثنى من ذلك كائن من كان، وتسند إليها مهام متابعة تنفيذ الأوامر والتعليمات الخاصة بالشأن العام، ويدخل في اختصاصها متابعة أوجه الفساد الإداري والمالي، وأن على رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء، ورئيس الديوان الملكي تزويد الهيئة بكافة الأوامر ذات الصلة بمهامها، وعلى جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية وغيرها الرفع للهيئة بالمشاريع كلها المعتمدة لديها، وعقودها ومدة تنفيذها، وصيانتها وتشغيلها، وقضى الأمر الملكي أيضًا بأنه من دون الإخلال باختصاصات الجهات الرقابية الأخرى، تقوم الهيئة بالتنسيق اللازم مع تلك الجهات فيما يخص الشأن العام ومصالح

المواطنين، وعلى تلك الجهات تزويد الهيئة بأي ملاحظات مالية أو إدارية تدخل ضمن مهامها.

رغم أنه كان لدي علم مسبق بما سيصدر، وذلك في اليوم السابق لصدوره ــ كما ذكرت ــ وقدَّرتُ من خلال ذلك حجم وجسامة ما سوف أتحمله من مسؤوليات لأول هيئة تنشأ في البلاد لمكافحة الفساد الذي يقال عنه إنه منتشر، وما يمثله ذلك من تحديات، فإنني شعرت ــ بعد صدور الأمر الملكي ــ برهبة أكثر تضغط على مشاعري، خاصة بعدما تأملت ديباجة الأمر الملكي التي تضمنت آية كريمة، وعبارات ذات دلالات عظيمة: وانطلاقًا من قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَبۡغِ ٱلۡفَسَادَ فِي ٱلۡأَرۡضِۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُفۡسِدِينَ﴾[القصص: ٧٧]، واستشعارًا منّا للمسؤولية الملقاة على عاتقنا في حماية المال العام، ومحاربة الفساد، والقضاء عليه على هدي كريم من مقاصد شريعتنا المطهَّرة التي حاربت الفساد، وأوجدت الضمانات وهيّأت الأسباب لمحاصرته، وتطهير المجتمع من آثاره الخطيرة، وتبعاته الوخيمة على الدولة في مؤسساتها، وأفرادها، ومستقبل أجيالها».

وبعدما اتضحت معالم المسؤوليات وحجمها العام من نصوص الأمر الملكي، وأصبحت أمرًا واقعًا، واتضح منها أن الأمر الملكي لم يكن أمرًا عاديًّا بتعيين مسؤول في منصب وزاري كما هو المتبع، بل اشتمل على الملامح الرئيسة التي تؤطر عمل الهيئة القادمة؛ مثل: «تشمل مهام الهيئة متابعة الأوامر والتعليمات الخاصة بالشأن العام، ويدخل في اختصاصاتها متابعة أوجه الفساد الإداري

والمالي»، ومن ثم ازدحم رأسي بأفكار شتى حول هذه المسؤوليات؛ كيف أبدأ؟ بماذا أبدأ؟ ومن أين أبدأ؟

بما أن الأمر الملكي صدر بعد ظهر يوم الجمعة، فقد أمضيت بقية ذلك اليوم في تلقي تهاني المتصلين من المحبين والزملاء والمعارف الذين كانوا ــ جزاهم الله خيرًا ــ يبدؤون بالدعاء بالعون والتوفيق قبل التهنئة، وأمضيته أيضًا في استقبال الزوار ممن آثروا تبليغ دعائهم و تهنئتهم شخصيًّا، وقد لمحت من ذلك كله اهتمام الناس بالهيئة، وسؤالهم عنها وتعليق آمالهم عليها، والدعاء لها ولرئيسها بالنجاح، ومازاد من ثقل المسؤولية الملقاة عليَّ ما اطَّلعت عليه في الأيام التالية لصدور الأمر الملكي بإنشاء الهيئة من مقالات صحفية، أو مانشر في وسائل التواصل الاجتماعي من مشاعر الارتياح لدى شرائح المجتمع كافة لقرار إنشاء الهيئة وما يأملونه منها.

لم يكن سر شعوري بالرهبة متعلقًا بحجم العمل، أو بمدى تشعبه، أو جسامة المسؤوليات، أو صعوبة التعرُّف على ذلك، فقد تخرجت في ثلاث مدارس (أي جهات)، تعدُّ كل واحدة منها بمثابة جامعة عريقة في مجال عملها وتخصصاتها، وحجم مسؤولياتها، ووجود علاقة لها بأعمال الجهات الأخرى؛ الإدارية والمالية والمحاسبية، تلكم هي ديوان المراقبة العامة، ووزارة المالية، ومجلس الشورى، حيث عملت في كلٍّ منها، بل (درست) في الأولى اثنتين وعشرين سنة أصفها بالمرحلة الجامعية، وتخرجت إلى المرحلة الثانية؛ أي

الجهة الثانية وزارة المالية التي عملت فيها (درست) ثلاث عشرة سنة، أشبِّهها بمرحلة التخصص في الدراسات العليا، ومنها انتقلت إلى المدرسة الثالثة ــ وهي مجلس الشورى ــ التي قضيت فيها اثنتي عشرة سنة، أشبِّهها بالتخصص الدقيق.

في كلٍ من هذه الجهات أو لنقل (الجامعات) تتاح لك الفرصة، بخاصة إذا كنت مسؤولًا فيها، للاطلاع عن كثب وبشمولية، على كثير مما يجري في الجهات الحكومية؛ من تصرفات إدارية ومالية، وأسلوب إدارة، ومستوى انضباط وأمانة وإخلاص، وذلك من واقع ما تطَّلع عليه من معلومات، ويعرض عليك من وثائق ومستندات، ووقائع وتقارير، ولا أبالغ حين أقول إن كلًّا من تلك الجهات الثلاث يعد بمثابة جامعة متخصصة في الدراسات العليا في محيط عملها، يحصل من يعمل فيها على معلومات تفوق ما يحصل عليه الطالب في الجامعة في الدراسة الأكاديمية الجامعية والعليا، في المحيط أو الحقل أوالتخصص الذي يدرس فيه، وذلك بحكم طبيعة عمل كلٍّ منها، وارتباطه بعمل الجهات الأخرى في الدولة، وإشرافه عليها، وبحكم ماله من اختصاصات إشرافية ورقابية على تلك الجهات.

فديوان المراقبة العامة مهمته الرقابة على أموال الدولة الثابتة والمنقولة، ومراقبة حسن استخدامها والتصرف بها، ويستقبل وثائق الصرف جميعها، فيراجعها ويبرز ما يشوبها من مخالفات وممارسات فساد، ويبعث مفتشيه لفحص حسابات الجهات الحكومية ودفاترها؛ لذا تتكون لمن يعمل في الديوان، بخاصة من

يكون منصبه إشرافيًّا، معلومات واسعة عن تصرفات الجهات الحكومية ومسؤوليها، ومدى حرصهم على المال العام من عدمه، ونوعية المخالفات والتجاوزات و ممارسات الفساد التي يرتكبونها، وحيث إنني شغلت مستويات عدة فيه، من مدقق حسابات، إلى مدير عام التفتيش، ثم مدير عام الديوان، ثم وكيله المساعد، فلا غرابة أن تختزن لدي حصيلة كبيرة من المعلومات حول ما أشرت إليه.

أما وزارة المالية التي انتقلت إليها من الديوان وكيلًا للوزارة للشؤون المالية للدولة وحساباتها، يشرف على كل ما يتصل بمصروفات الدولة وإيراداتها وعقودها، والرقابة المالية السابقة على ذلك، وعلى تنفيذ نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، وتنفيذ أعمالها، ومعالجة ما ينشأ في أثناء تنفيذ النظام من انحرافات ومخالفات، فقد كان عملي في الوزارة منهلًا واسعًا للمعلومات، بحيث يتكون لدى شاغل ذلك المركز انطباعات واقعية عن أداء الجهات الحكومية، وأداء شاغلي المناصب فيها، بل وسلوكهم الإداري؛ يتكون ذلك من واقع المعايشة للتصرفات والمخالفات التي ترتكب، والتعرُّف على أسباب ذلك، ومن ثم تكوين انطباع لدى المسؤولين في وزارة المالية عن حسن تصرفات المسؤولين في الجهات الحكومية، أو سوئها، تبعًا لمدى إخلاصهم وحرصهم على المال العام.

وأما مجلس الشورى فيكفي العضو فيه الاطلاع على التقارير السنوية للوزارات والجهات الحكومية التي ترفعها لرئيس مجلس الوزراء، ومن ثم تعرض على مجلس الشورى بموجب مقتضى نظامه، يطَّلع من خلالها العضو على أداء الجهة ومدى كفاءتها في إدارة تنفيذ ميزانيتها وأعمالها، ويناقش من خلالها المجلس ممثلي الجهة عندما يحضرون إلى المجلس، سواء أمام اللجنة المتخصصة، أو أمام جلسات المجلس نفسه، حين تعرض اللجنة توصياتها عليه، لكي تناقش في جلسة عامة للمجلس، ليصدر المجلس بناءً عليها قراراته حول تلك التقارير التي كانت بحق بمثابة النافذة الواسعة التي يطل من خلالها عضو المجلس على أعمال مختلف الوزارات والمؤسسات والهيئات في الدولة، ويتعرَّف على ما يدور فيها من أعمال وتصرفات، ومدى انضباطها وسلامة منهج العمل فيها أو العكس.

لقد سلَّحتني الخبرة التي اكتسبتها واختزنتها من واقع العمل في تلك الجهات، بالمعرفة والتعمق في مجالات عدة متصلة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بأمور الفساد، وجعلتني أشعر بثقة في القدرة على إدارة الأمور في الهيئة باتجاه تحقيق أهدافها، لكن القلق كان يساورني من حيث الوقت واستعجال تحقيق النتائج، وكانت تدور في ذهني تساؤلات كبيرة أحسست بثقلها من أول يوم عُيِّنت فيه؛ كيف أتخطى صعاب التأسيس وعقباته التي كثيرًا ما تأخذ وقتًا طويلًا كما رأينا في جهات عدة؟ متى أرى الهيئة وقد باشرت عملها؟ كم سيستغرق ذلك من الوقت والجهد؟ كيف أختار

معاونيَّ في العمل؟ وكيف أعثر عليهم؟ كيف أعثر على المقر المناسب للهيئة؟ وكم يحتاج من الوقت لتجهيزه وتأثيثه؟ تزاحمت هذه التساؤلات كلها في ذهني وأنا أستعرض وأتصور حجم مسؤولياتي، وما الذي أبدأ به منها؟ وأين أزاول عملي قبل العثور على مقر عام ملائم للهيئة، وتجهيزه؟

الخطوة الأولى

في صباح يوم السبت التالي ليوم التعيين، بتاريخ ١٤٣٢/٤/١٤هـ الموافق (٢٠١١/٣/٢٠م)، قررت الذهاب إلى ثلاث جهات؛ بهدف الزيارة واستطلاع مدى توافر مكان مؤقت لدى أي منها لمباشرة العمل فيه، وتلك الجهات هي: هيئة الرقابة والتحقيق؛ حيث قابلت رئيسها معالي الشيخ الدكتور صالح بن سعود آل علي الذي تربطني به علاقة زمالة وأخوة عميقة؛ إذ إننا عملنا معًا أعضاء في مجلس الشورى دورات عدة، ثم عندما عُيِّن مساعدًا لرئيس المجلس، وبعد تعيينه رئيسًا لهيئة الرقابة والتحقيق بمدة، وانتهاء عضويتي في مجلس الشورى، عملت معه مستشارًا غير متفرغ، يحيل إليَّ بعض القضايا التي تتعلق بالفساد لدراستها وإعطاء رأيي فيها، وقد أضاف ذلك حصيلة أخرى إلى ما لديّ من معلومات عن شؤون الفساد وهمومه، وحين قابلته هنَّأني بالثقة الممنوحة إليَّ، ودعا لي بالتوفيق والعون.

بحثت معه أهداف الهيئة الجديدة وهموم البدايات، وأولها المكان، فأبدى استعداده لتوفير مكتب أزاول فيه عملي في البداية، وقد شكرت مبادرته وأنا أفكر جديًّا في قبولها.

زيارتي الثانية كانت لهيئة حقوق الإنسان، وقادتني إليها أسباب عدة؛ الأول ما يربطني برئيسها معالي الدكتور بندر بن محمد العيبان من علاقة ودٍ وتقدير منذ أيام الدراسة العليا خارج المملكة، والثاني سنوات الزمالة التي قضيناها معًا أعضاء في مجلس الشورى، توطدت في أثنائها العلاقة أكثر مما كانت، والثالث ما يربط الهيئتين: حقوق الإنسان، ومكافحة الفساد من اشتراك في الغايات والأهداف، بوصف أن الفساد في مجمله اعتداء على حقوق الإنسان، ومكافحته حماية لتلك الحقوق ودفاع عنها.

قابلته ورحَّب بي وبارك لي، ودعا بالتوفيق والنجاح، وجرى استعراض البدايات كما هو متوقع ومنها المقر المؤقت للعمل، فأبدى استعدادًا لتوفير بعض المكاتب، بل إنه أبدى حماسًا لذلك، وأصرَّ على أن يطلعني عليها شخصيًّا، وبعد الاطلاع أبديت له شكري العميق، ووعدته بالتفكير جديًّا وإفادته برأيي عندما أقرر شيئًا حول ذلك.

أما الزيارة الثالثة فكانت لهيئة الخبراء في مجلس الوزراء، حيث قابلت رئيسها معالي الدكتور عصام بن سعد بن سعيد الذي رحَّب بمولد الهيئة ودعا لها بالتوفيق والنجاح. وبما أن الأمر الملكي الخاص بإنشاء الهيئة قد قضى في البند الثالث منه بأن على رئيس

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ورئيس هيئة الخبراء بمجلس الوزراء وضع التنظيم الخاص بالهيئة، على أن يصدر من مجلس الوزراء خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الأمر، فقد تركز الحديث بيني وبينه حول هذه المهمة، وكيف تكون البداية وسير العمل فيها، واتفقنا مبدئيًّا على عقد اجتماعات يومية، ابتداءً من الساعة العاشرة صباح اليوم التالي في مقر هيئة الخبراء، ووفر لي مكتبًا وسكرتيرًا في الهيئة يساعد على ترتيب الاتصالات عندما أكون هناك لمزاولة العمل الذي كُلِّفنا به.

بعد استعراض نشاط يومي ذاك في نهايته، والمقارنة بين المكاتب التي وُفِّرت لي من حيث القرب وسهولة الوصول إلى المكان، رأيت أن أباشر عملي من الغد؛ أي يوم الأحد، في مقر هيئة حقوق الإنسان، وهو ما كان؛ فذهبت إليها مع بداية الدوام، وتعرَّفت إلى السكرتير الذي عُيِّن لي بتوجيه من رئيس الهيئة، وأجريت بعض الاتصالات، ثم ذهبت إلى هيئة الخبراء لمباشرة المهمة الأولى، وواظبت في الشهر الأول على الحضور إلى مكتبي في هيئة حقوق الإنسان من بداية الدوام إلى الساعة العاشرة، ثم أنتقل إلى هيئة الخبراء ومنها أعود إلى المكتب إن بقي وقت.

obeikandl.com